

كلمة السيد ادريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب  
لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية  
بمناسبة الذكرى الثالثة لتعميم نظام المساعدة الطبية

الجمعة، 22 جمادى الأول 1436هـ  
الموافق لـ 13 مارس 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة ممثلي الدول المشاركة؛

حضرات السيدات والسادة؛

يسعدني أن أشارك إلى جانبكم في أشغال هذه الندوة الدولية الهامة التي تخذ للذكرى الثالثة لتعميم نظام المساعدة الطبية الذي ترأس انطلاقته الرسمية جلالة الملك حفظه الله في مارس 2012، ليشكل بذلك لبنة أساسية في اتجاه التكريس الفعلي للحق في العلاج والعناية الصحية لكافة المواطنين بناء على قيم التضامن والعدالة الاجتماعية والإنصاف التي نص عليها الدستور الجديد، الذي يلزم الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية بالعمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في العلاج والعناية والتغطية الصحية والحماية الاجتماعية.

وهي مناسبة لتسليط الضوء على أهم الإنجازات التي تم تحقيقها وكذا الوقوف على التحديات التي يجب مواجهتها قصد المضي قدما في سبيل تحقيق أهداف هذا الورش المجتمعي الهام.

و اسمحوا لي بهذه المناسبة أن أنوه بمختلف الجهود التي بذلت من أجل ضمان تعميم أمثل لنظام المساعدة الطبية، وتطوير وتبسيط إجراءات تفعيله وتجاوز كافة الصعوبات التي تعترضه، ضمانا للاستفادة الواسعة للفئات المعوزة منه.

### **حضرات السيدات والسادة؛**

إن العرض الذي أتشرف بتقديمه أمامكم اليوم سيركز على أبرز الإجراءات والتدابير التي تم القيام بها من أجل ضمان تمويل نظام المساعدة الطبية والعمل على توفير السبل الكفيلة باستدامة تمويله.

وكما تعلمون، يركز المخطط المعتمد لتمويل نظام المساعدة الطبية على التشارك في تحمل التكاليف بين كل من الدولة

والجماعات المحلية وفئة من المستفيدين التي توجد في  
وضعية هشاشة.

وفي هذا السياق، وقصد تمكين المستفيدين من نظام المساعدة  
الطبية من الولوج إلى الخدمات الصحية، تم رصد موارد  
مالية هامة ابتداء من انطلاق التجربة النموذجية سنة 2008،  
حيث عرفت ميزانية وزارة الصحة ارتفاعا ملموسا خلال  
السنوات الأخيرة انتقلت من 8,14 مليار درهم سنة 2008  
إلى 13,1 مليار درهم سنة 2015 قصد تعزيز المرافق  
الاستشفائية الجامعية والإقليمية والمحلية.

كما قدرت المساهمات الإضافية التي قدمتها الحكومة لتعزيز  
ميزانية وزارة الصحة المخصصة لهذا النظام ب 2.673,4  
مليون درهم خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و 2013.

وموازاة مع ذلك، تم تعزيز الموارد البشرية لوزارة الصحة  
لتمكينها من مواكبة تعميم نظام المساعدة الطبية في أحسن  
الظروف، حيث تم إحداث حوالي 21.051 منصب منذ

2008 منها 4.893 منصب مالي لفائدة المراكز الاستشفائية الجامعية.

### حضرات السيدات و السادة،

بما أن تعميم نظام المساعدة الطبية يقتضي العمل على ضمان استدامة موارد تمويله، فقد عملت الحكومة في هذا الإطار على إحداث صندوق دعم التماسك الاجتماعي ضمن قانون المالية لسنة 2012. ويهدف هذا الصندوق إلى تعزيز آليات التماسك الاجتماعي لفائدة الفئات المعوزة وذلك عبر المساهمة في تمويل العمليات المتعلقة بنظام المساعدة الطبية وتمويل النفقات الخاصة بدعم تدرس أبناء الأسر الفقيرة ومكافحة الهدر المدرسي ودعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشّة.

و في إطار موارد "صندوق دعم التماسك الاجتماعي" المخصصة للمساهمة في تمويل النفقات المتعلقة بتفعيل نظام المساعدة الطبية، استفادت وزارة الصحة برسم سنة 2014، من اعتمادات مالية مهمة بلغت 1.164 مليون درهم، منها

على الخصوص 857 مليون درهم لفائدة " الحساب الخاص  
بالصيدلية المركزية " و 280 مليون درهم لفائدة المراكز  
الاستشفائية.

### حضرات السيدات والسادة،

لقد بذلت الحكومة مجهودات كبيرة في سبيل تفعيل هذا النظام  
وضمن استمرارية تمويله. وبعد ثلاث سنوات من إجراء  
تعميمه، يتضح أنه بالرغم من المنجزات المحققة، لازالت  
هناك تحديات وإكراهات تتطلب منا تظافر الجهود من أجل  
مواجهتها ضمن مقاربة شمولية، غايتها الأسمى توفير خدمات  
ذات جودة عالية لكافة المستفيدين وتأسيس حكمة جيدة لهذا  
النظام وضمن استدامة تمويله.

فأمام صعوبة تحديد الكلفة الإجمالية لهذا النظام في غياب  
توفر المستشفيات العمومية على نظام محاسباتي تحليلي، نود  
أن نؤكد على ضرورة التحكم في نفقات هذا النظام وترشيد  
خدماته وذلك عبر وضع نظام معلوماتي خاص بالمساعدة  
الطبية من أجل التحكم في نظامه ومراقبة نفقاته.

و في نفس السياق، ينبغي السهر على توفير الموارد اللازمة لتمويل النظام عبر تعبئة الموارد المالية من قبل جميع الأطراف المعنية بالتمويل وهي الميزانية العامة والجماعات المحلية ومساهمة فئة من المستفيدين التي توجد في وضعية هشاشة، مع تعبئة الموارد اللازمة لاستدامة تمويل صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

كما أن الاستفادة من نظام المساعدة الطبية مرتبط بتوفير عرض صحي متوازن و متكافئ عبر تراب المملكة، وبالتالي ينبغي السهر على تعزيز وتحسين تسيير المرافق والتجهيزات الصحية عبر تطوير آليات جديدة للتدبير وتطوير تسيير المرافق الصحية ومواصلة تحسين تأطير الموارد البشرية ووضع نظام محاسباتي مبني على تحليل دقيق لكلفة العلاجات وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.

ووعيا بما يقتضيه إنجاح نظام المساعدة الطبية وتيسير أجرأته، ينبغي إجراء دراسة تقييمية شاملة للنظام قصد الوقوف على نقط القوة ومواطن الخلل واقتراح حلول من أجل

التدبير الأمثل لهذا النظام وتعزيز آليات المراقبة والتتبع قصد تحسين حكامه هذه المنظومة وتجنب كل العوائق التي قد تشوب عملية الاستهداف.

و في الأخير، أتوجه بالشكر إلى جميع الحاضرين معنا اليوم للمشاركة في أشغال هذه الندوة التي ننتظر منها أن تساهم بشكل كبير في اقتراح التوصيات والحلول المناسبة وكذا الاستفادة الأمثل من تجارب الدول المشاركة قصد تحقيق الأهداف المرجوة لبلوغ التغطية الصحية الشاملة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.